

الحكومة المغربية أمام تحدي النهوض بالأوضاع الاجتماعية

دمج وزارات بالحكومة الجديدة يمر بجهود التنمية إلى السرعة القصوى



انسجام حكومي

أجرى المغرب تعديلا وزاريا الأربعاء شملت الحكومة بمقتضاه 23 وزيرا، وهو عدد أقل من التشكيل السابق، وابتانتظار الحكومة الجديدة ملفات مهمة وصعبة خاصة على الصعيد الاجتماعي، حيث يأمل الشارع أن تستجيب الحكومة لتطلعاته وتنهض بأوضاعه المعيشية الصعبة.

محمد ماموني العلوي
صحافي مغربي

الرباط - أعلن الأربعاء عن تشكيل حكومة جديدة للحكومة المغربية بعد تعديل وزاري قلص عدد حقايقها من 39 إلى 24، بينها أربع أسندت إلى نساء. ويندرج هذا التعديل في سياق الجهود المعلنة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية وتجديد النموذج التنموي في المملكة. واستقبل العاهل المغربي الملك محمد السادس بالرباط وزراء الحكومة الجديدة بعد إعادة هيكلتها، وينتظر الفريق الجديد ملفات هامة على مستوى اجتماعي وسياسي واقتصادي، وسيكون أمام اختبار النجاح في مهامه الموكلة إليه.

واعتبر رئيس الحكومة سعدالدين الفهماني أن التركيبة الحكومية الجديدة تراعي المعايير التي شدد عليها الملك محمد السادس في خطاب عيد العرش الأخير، والمنتملة على الخصوص في إدماج عدد من الكفاءات الجديدة، التي تراعي تمثيلية النساء والشباب، مشيرا إلى أن "عملية التشبيح تعد ضرورية ليس فقط بالنسبة للمسؤوليات العليا لكن حتى داخل الحكومة".

ويشير محمد بونين، إلى أن نجاح الحكومة في التغلب على التحديات الاجتماعية مع استحضار تحدي ضيق الزمن المتبقي من الولاية الحكومية، يتطلب إرساء دعائم تنموية ناجعة على مستوى قطاعات الصحة والتشغيل والتعليم والسكن. وأصبح بديهيا التسليم بضرورة إحداث هذه الحكومة للتغيير العميق وهذا هو "التحدي الأكبر"، حسب تعبير بونين.

وترتبط أجندة المرحلة الجديدة بعدة رهانات مع ارتفاع وتيرة الاحتجاج في قطاعات مهمة عديدة، فيما ستستغل الحكومة المعدلة وفق البرنامج الحكومي الذي أقره البرلمان المغربي في أبريل 2017.

وتراهن الحكومة الجديدة على الرفع من نجاعة الاقتصاد ومعدل النمو واستقطاب الاستثمارات المحلية والدولية لمحاربة البطالة وإعاش الطبقة الوسطى.

ويقتدر إدريس الفينا الأستاذ بمعهد الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، أن من إيجابيات الهيكلية الجديدة خلق الائتلافية، ووضع حد لتشتت القطاعات، الذي ميز الحكومات السابقة، مؤكدا أنه لا دينامية اقتصادية وتنموية من دون إدارة مرنة وعصرية، وضمن في الوقت ذاته، استقطاب كفاءات القطاع الخاص من أجل الإشراف على قطاعات حيوية، لافتا إلى "أننا بصدد وزارات استراتيجية، تجمع

العاهل المغربي يفتتح الدورة الجديدة للبرلمان

موضوع إحداث مجموعة عمل تخصص الاقتصاد الأخضر. واستحضرت اجتماع المجلس مختلف المشاريع الخاصة بالجيل الجديد من الإصلاحات الهادفة إلى المحافظة على البيئة وضمان تعبئة الموارد وضمان استدامتها، كما فمن المبادرات التي تقوم بها المملكة في مجال الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والطاقت المتجددة، مؤكدا التزام المؤسسة التشريعية بمواكبة هذه الإنجازات.

خصص جدول أعماله لمواضيع رقابية وإحداث مجموعة عمل موضوعاتية حول الاقتصاد الأخضر والمركز البرلماني للأبحاث والدراسات والنظام الخاص بمجموعات الصداقة والأنشطة الدبلوماسية للمجلس. وحسب بيان توصلت "العرب" بنسخة منه، فقد تم تحديد جدول أعمال الجلسة الأسبوعية ليوم الإثنين المقبل، الخاصة بالأسئلة الشفهية لموضوع الرقابة، كما ناقش الاجتماع أيضا

المالكي، رئيس مجلس النواب وحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين، في بلاغ مشترك. وينص الفصل 65 من الدستور المغربي على أن "البرلمان يعقد جلساته أثناء دورتين في السنة، ويرأس الملك افتتاح الدورة الأولى، التي تبتدى يوم الجمعة الثانية من شهر أكتوبر، وتفتتح الدورة الثانية يوم الجمعة الثانية من شهر أبريل".

وعقد مجلس النواب اجتماعا برئاسة رئيس المجلس الحبيب المالكي، بين قطاعات تفرض إحداث الائتلافية في ما بينها وفق رؤية واضحة". ويلفت مراقبون إلى أنه عملا على تحقيق المهام التي يحملها كل وزير بشكل فعال فقد تم تجميع القطاعات الحكومية تماشيا مع مخرجات الخطاب الملكي لعهد العرش الأخير الذي كان سقفة عاليا، حيث طالب العاهل المغربي بضرورة تجديد مناصب المسؤولية الحكومية والإدارية، بكفاءات وطنية عالية المستوى، وذلك على أساس الكفاءة والاستحقاق، لقيادة المملكة نحو مرحلة جديدة. وأوضح الباحث في العلوم السياسية، فيتحريح

بين التحديات التي تواجه الحكومة الجديدة، ومن المهام الموكلة إليها، الانقلاب على معالم النموذج التنموي الجديد الذي دعا إليه العاهل المغربي في خطاب العرش الأخير، ووضع جيل جديد من الاستراتيجيات القطاعية لدعم الإصلاحات بما يستجيب لتطلعات الشارع.

وأكد خالد شيات الأكاديمي المغربي لـ"العرب"، "ضرورة تركيز الحكومة على برنامج صناعي وطني وتنافسي باعتبار أن الصناعة محور التنمية"، موضحا أن "عدم الاهتمام بتطوير الصناعة الوطنية، يصعب طموح الإقلاع الاقتصادي".

الجديدة تتضمن إشارة قوية لتكريس عرف دستوري جديد في المستقبل، يبنى على تناسب الحقايق الوزارية مع أقطاب التدبير العمومي، ومع البرامج والسياسات العمومية والقطاعية المتبعة. ومن شأن ذلك تقوية منسوب التنسيق بين الفريق الحكومي من جهة، وتطوير مستويات الائتلافية بين السياسات القطاعية من جهة ثانية، مما يخدم كفاءة أداء السياسات العمومية وينعكس إيجابا على المعيش اليومي للمواطن. وفق تقدير الخصاصي.

وبعد رهان تجديد النموذج التنموي في شققة السياسي والاقتصادي من

لـ"العرب"، أن "هذه الهيكلة الجديدة سيكون لها دون شك وقع إيجابي على سرعة وفعالية الأداء الحكومي، وسيكون توسعها الاستجابية لتطلعات المواطن عبر مشاريع اجتماعية تحارب الفقر والهشاشة وتعمل على إصلاح النظامين الصحي والتعليمي". ويعتقد الزهري أن "كل هذه الأمور تتطلب جهدا وعملا ميدانيا من قبل أعضاء الحكومة وبشكل تضامني وجماعي وتنسيق آفي بين جميع القطاعات الوزارية".

من جهة، نذكر عادل الخصاصي، الأستاذ الجامعي المتخصص في التشريع المالي، أن البنية الحكومية

صدام الشارع والسلطة ينزلق بالجزائر نحو الأسوأ

افتقاده للشروط الأساسية والظروف المناسبة، وأن السلطة تتجه لتجديد نفسها وتجاهل المطالب الأساسية المرفوعة منذ شهر فبراير الماضي.

رغم مبررات السلطة لتوظيف العنف المشروع، إلا أن الحالة السائدة تدفع بالبلاد إلى المجهول

ورغم مبررات السلطة لتوظيف العنف المشروع، من أجل الوصول إلى تنظيم انتخابات رئاسية في أجواء من الاستقرار السياسي والاجتماعي، إلا أن الحالة السائدة تدفع بالبلاد إلى مفرجات مجهولة. ومع ذلك يبقى شعار السلمية الذي يتبناه الحراك الجزائري، أقوى سلاح ناعم يرفعه في وجه السلطة، فبواسطته تم تجاوز العديد من المطبات والمعارك غير المعلنة لتحويل المطالب الأساسية إلى مسائل هامشية أو تفكيك الإجماع المؤسسي على إنهاء وصاية النظام الحالي على البلاد.

التي تخفيها الأجهزة المختصة للتعاطي مع الاحتجاجات المنتظرة الجمعة، في الأسبوع 34 من عمر الحراك الجزائري، لتعاكس التحول في استراتيجية السلطة أو تجاوز حالة الثلاثاء الماضي واعتباره فعلا معزولا يطغوي على محاولة من السلطة لترهيب المعارضة لا غير.

ويصر متابعون للشارع الجزائري أن اللبونة التي ظهرت على احتجاجات الشارع الجزائري في الأشهر الأولى، تتجه إلى المزيد من الشدة والصلابة، الأمر الذي يعتبر تحولا جديدا في معالجة الأزمة من طرف السلطة، مقابل توسع الفجوة بين المحتجين والمؤسسات الرسمية في البلاد.

ويضيف هؤلاء أن خطاب المرافقة والحماية الذي تروج له قيادة المؤسسة العسكرية للحيلولة دون إراقة الدماء أو استعمال أدوات القمع الشديد، انتهى إلى حملة توقيفات واسعة وإلتي عشرات السجناء، وتكميم الحريات السياسية والإعلامية بشكل لم يحدث أثناء سلطة الرئيس السابق.

ولا يزال إصرار السلطة على تنظيم الاستحقاق الرئاسي قبل نهاية العام الجاري، الخروج من حالة الفراغ المؤسسي في البلاد، يقابل برفض قطعي من طرف المعارضين، بدعوى

وفيما تحدثت مصادر مطلعة عن إطلاق سراح جميع الطلبة الجامعيين والأشخاص الذين اعتقلوا في احتجاجات الثلاثاء الماضي، توصلت العمليات الأمنية ضد عدد من الناشطين بالعاصمة وبعض مدن البلاد، مما خلق حالة من الاحتقان عسقية استعدادات السلطة للدخول في تنظيم الاستحقاق الرئاسي المقرر في ال12 من ديسمبر المقبل. وتنتجته النظرة لمتابعة نوعية المعاملة الأمنية

رمضان بوسط العاصمة، التي كانت تنظر في ملفات عدد من الموقوفين من الجمعية وناشطين آخرين. وذكرت أن عناصر بالزلي المدني يرحب أن تكون أمنية، أمرت عبد الوهاب فرساوي بمرافقتها إلى وجهة مجهولة، بعدما كان يهجم بمغادرة الوقفة الاحتجاجية التي انتظمت الخميس تضامنا مع موقوفين من جمعية "راج" أحيلا على القضاء للنظر في ملفاتهم.



تصعيد مقلق

بأي طرف كان، لا يمانع ناشطون من التواصل مع دوائر حقوقية وحتى سياسية خارجية، لشرح الوضع الداخلي أسوة بما تفعله السلطة مع شركائها الأجانب، وهو ما يعتبر تهديدا لدخول الطرف الثالث على خط الأزمة.

واعتبرت احتجاجات الثلاثاء الماضي التي عنت بشكل غير مسبوق، مؤشرا على انتقال السلطة إلى مرحلة جديدة في التعامل مع احتجاجات المعارضة السياسية وقوى الحراك الشعبي، في الحين الذي انحدر فيه خطاب الأخيرة من التلاحم بين الشعب ومؤسسات الدولة إلى مفردات الخصومة والصدام بين الطرفين.

وتواصلت وتيرة الاعتقالات في صفوف الناشطين الميدانيين والمعارضين، بشكل يوحي بأن أيام العنف الناعم بين الطرفين قد انتهت، حيث أوقف ثلاثة ناشطين جدد في مدينة وادي سوف في أقصى الحدود الشرقية، كما أوقف رئيس إحدى أكبر الجمعيات المعارضة للسلطة بالعاصمة الخميس. وتحدثت تقارير محلية، عن قيام أشخاص بالزلي المدني بتوقيف رئيس جمعية "تجمع - عمل - شباب"، المعروفة بالاختصار اللاتيني بـ"راج" عبد الوهاب فرساوي، وذلك أمام مبنى محكمة عبان

صابر بلحدي
صحافي جزائري

الجزائر - تفاقمت أجواء الغموض على مخارج الأزمة الجزائرية في الأونة الأخيرة، بعد دخول العنف على خط المشهد الداخلي، حيث صدعت السلطات الأمنية أساليب تعاملها مع احتجاجات المعارضين للنظام، وفي المقابل غابت شعارات التلاحم والتهنئة بين الشعب والمؤسسات الرسمية المتداولة خلال الأشهر الماضية لصالح الخطاب الصدامي.

ودخلت أساليب العنف والقمع على خط الأزمة السياسية في الجزائر بشكل لافت خلال هذا الأسبوع، بشكل يوحي بدخول الأزمة منعرجا جديدا، فبعد تكثيف أجهزة القمع لعمليات التعنيف والتوقيفات والسجن، تتجه في المقابل بعض القوى المعارضة إلى توسيع المواجهة بإثارة الرأي العام الدولي والعمل على توثيق ما تصفه بعمليات "القمع" بالصوت والصورة لاستغلالها في التوقيت المناسب.

وفيما يسود شبه إجماع لدى الشارع الجزائري على رفض التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي، وعلى حرمة الاستعانة